«البنتاغون» تدرس إرسال سفن حراسة لقوافل النفط العابرة لمسار «هرمز ـ باب المندب»

إجراءات أمنية مشددة وحراسة للناقلات في الخليج

صورة ارشيفية لناقلة النفط غرايس1 متوقفة في مياه جبل طارق ومن خلفها تبدو سفينة حراسة بريطانية (رويترز)

وكالات: أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» بأن مياه الخليج تشهد «أنشطة غير عادية» تتمثل في إجراءات أمنية مشددة تهدف إلى تأمين مرور السفن التجارية، على خلفية التوتر في علاقات طهران وواشنطن.

وأشارت الصحيفة أمس الأول إلى أن بعض شركات النقل البحري اضطرت إلى تغيير خططها بسبب الإجراءات التي اتخذت في أعقاب اتهام بريطانيا لإيران بمحاولة اعتراض ناقلة نفط تابعة لها في مضيق هرمز، الأربعاء الماضي.

في غضون ذلك، أشار مسؤول بريطاني في مجال الملاحة مكلف بالإشراف على حركة السفن التجارية في الخليج للصحيفة أن عمليات المرافقة التي ستقوم بها البحرية البريطانية في الخليج لم تفعل بعد، على الرغم من رفع لندن درجة التأهب الأمني لسفنها التجارية في المنطقة إلى أرفع مستوى لها، ولم توضح المملكة المتحدة ما إذا كانت تعتزم تقديم الحراسة للسفن غير البريطانية في الخليج.

وكانت ست شركات نقل بحري كبيرة في اليونان وبريطانيا والنرويج وألمانيا والدنمارك والصين قد أعلنت أنها سترحب بحراسة إضافية في المنطقة، على الرغم مما يحمله ذلك من الإنفاق الإضافي.

ورفضت طهران الاتهام البريطاني بمحاولتها احتجاز ناقلة في مضيق هرمز، بعد أيام من احتجاز سلطات جبل طارق، بمساعدة بريطانيا، ناقلة نفط إيرانية قيل إنها كانت متوجهة إلى سورية خرقا للعقوبات الأوروبية ضد حكومة دمشق.

الى ذلك، نسبت شبكة «يو إس نيوز» الأميركية إلى مسؤول في البنتاغون قوله إن الإدارة الأميركية تدرس حاليا إرسال سفن حراسة إلى مضيق هرمز لحماية وتأمين قوافل امداد النفط العابرة للمضيق وحتى باب المندب.

وقالت الشبكة الأميركية إن الجنرال مارك ميللي قد كشف عن ذلك في معرض تقييمه للموقف الأمني في منطقة الخليج خلال جلسة استماع عقدتها لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأميركي بعد ساعات من أعمال التعرض التي قابلتها سفن شحن بريطانية لدى عبورها المضيق هذا الأسبوع والتي على اثرها قررت لندن إيفاد بوارجها الحربية إلى مياه الخليج.

وأشار الجنرال ميللي ـ المرشح لتولي منصب رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الأميركية ـ إلى أن أعمال التعرض الملاحي العدائية قد تعيد ردة الفعل الأميركية إلى سياسات إدارة رونالد ريغان التي واجهت ظروفا مشابهة لما تواجهه الولايات المتحدة حاليا فيما يتعلق بأمن الملاحة في الخليج ومضيق هرمز، مشددا على أن حماية وتأمين حرية الملاحة في المياه الدولية «مبدأ ثابت» في السياسة الخارجية الأميركية وتعتبره قيادة البنتاغون من صميم الواجب الدولي للولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى.

وكشف الجنرال ميللي عن أن هناك قرارا أميركيا في هذا الشأن سيتم الإعلان عنه في غضون أسبوعين من الآن بعد استيفاء دراسته وعلى ضوء ما قد يطرأ من تطورات في منطقة الخليج.

من جانبه، قال الجنرال جوزيف دانفورد رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الأميركية لأعضاء الكونغرس إن البنتاجون تدرس حاليا خططا محددة للتعامل مع التهديدات الملاحية في منطقة الخليج ومضيق هرمز تقوم على بناء تحالف بين عدة دول لرصد ومراقبة التهديدات التي تواجه سفن التجارة والملاحة التجارية بشكل عام على المسار البادئ من مياه الخليج مرورا بسواحل جنوب شبه الجزيرة العربية وانتهاء بمياه منطقة القرن الأفريقي.

تأجيل شهادة مولر أسبوعاً.. وتقرير عن إقالة مدير الاستخبارات الوطنية قريباً

«النواب» الأميركي يريد منع ترامب من شنّ حرب على إيران

واشنطن ـ وكالات: اعلنت لجنتا القضاء والاستخبارات بمجلس النواب الأميركي انه تم تأجيل شهادة المستشار الأميركي السابق روبرت مولر بشأن تحقيقه في التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية والتواطؤ المحتمل مع حملة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لمدة أسبوع حيث من المقرر أن يمثل في الـ24 من يوليو الجاري.

وقال رئيسا اللجنتين جيرولد نادلر وآدم شيف في بيان مشترك انه «كان من المفترض أن يدلي مولر بشهادة لمدة ساعتين يوم الاربعاء المقبل امام اللجنة القضائية ولجنة الاستخبارات بالمجلس ولكن بعدما اشتكى نواب من ان الوقت غير كاف لاستجواب المحقق تم ارجاء شهادته الى الـ24 من يوليو الجاري بناء على طلب مولر».

وأضافا «يسرنا ان نعلن ان المستشار الخاص مولر سيقدم شهادة علنية اضافية عندما يمثل امام لجاننا».

إلى ذلك، تبنى مجلس النواب الأميركي امس الاول إجراء يهدف الى تقييد قدرة دونالد ترامب على شن هجوم ضد إيران، وذلك خشية أن تؤدي مواقفه إلى حرب غير مجدية.

ووافق مجلس النواب الذي يسيطر عليه الديموقراطيون، على تعديل لمشروع قانون دفاعي يحظر تمويل عمليات عسكرية ضد إيران إلا إذا كانت بهدف الدفاع عن النفس أو في حال الحصول على موافقة صريحة من أعضاء الكونغرس على هذه العمليات، غير أن مبادرة مماثلة فشلت في مجلس الشيوخ الذي يهيمن عليه الجمهوريون.

وسيتحتم على المجلسين الآن التفاوض بهدف التوصل إلى نسخة متفق عليها من مشروع القانون.

وقال العضو الديموقراطي في الكونغرس رو خانا الذي اقترح التعديل، إن هذا الإجراء يظهر أن الولايات المتحدة ملت من الحروب.

في غضون ذلك، ذكر موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي، نقلا عن 5 مصادر قال إنهم ناقشوا الأمر مباشرة مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أن الأخير أخبر مقربين منه برغبته في إقالة مدير الاستخبارات الوطنية دان كوتس من منصبه.

وأوضح الموقع أن الرئيس لم يخبر تلك المصادر بالموعد الذي يعتزم فيه إقالة كوتس، موضحين أن المناقشات في هذا الأمر جارية منذ أشهر ـ غالبا بشكل عفوي ـ وأن ترامب أشار إلى مرشحين محتملين ليحل أحدهم محل كوتس، منذ شهر فبراير على الأقل، فيما أكد أحد المصادر، والذي قال إنه تحدث لترامب، قبل أسبوع، بشأن كوتس، أن الرئيس أعطاه انطباعا بأنه سيقيله «عاجلا وليس آجلا».

ويعمل مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية مراقبا عاما للمجتمع الاستخباراتي الأميركي، والذي يضم 17 وكالة استخبارات، كما يعمل مستشارا وثيقا للرئيس الأميركي ومجلس الأمن القومي، ويقدم الموجز السري اليومي للرئيس.

من جهة أخرى، انتهز ديمقراطيون الفرصة عندما اتخذت إدارة ترامب قرارا بالتخلي عن مقترح لخفض أسعار الأدوية، لتوجيه انتقادات حادة لترامب، في حين سارع مرشحون لتولي الرئاسة في 2020 لاجتذاب الاهتمام الإعلامي بشأن القضية.

وأصبح النقاش حول مستقبل نظام الرعاية الصحية في البلاد نقطة محورية في السباق على نيل ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة، ومع إخفاق ترامب في اتخاذ خطوات جادة لحل المشكلة تزايدت انتقادات الديمقراطيين.

وقطع بعض الديمقراطيين وعودا على أنفسهم فيما يتعلق بالرعاية الصحية، وتعهدوا بإصلاحات شاملة وتولي الحكومة كل شؤون الملف.

أنقرة لواشنطن: شراء المنظومة ضرورة وليس خياراً

طائرة روسية رابعة تحمل أجزاء من أنظمة «إس ـ 400» تصل إلى أنقرة

صورة نشرتها وزارة الدفاع التركية تظهر طائرة شحن عسكرية روسية تحمل نظام «إس ـ 400» من روسيا إلى أنقرة امس الاول (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أكدت وزارة الدفاع التركية امس هبوط طائرة شحن روسية رابعة تحمل أجزاء من أنظمة «إس ـ400» الصاروخية الروسية إلى قاعدة «أكينجي» في ضواحي أنقرة.

وجاء في بيان صدر عن الوزارة: «لايزال توريد أجزاء أنظمة «إس ـ 400» الروسية مستمرا. وهبطت الطائرة الرابعة في قاعدة أكينجي الجوية». وبدأ توريد أنظمة «إس ـ 400» الصاروخية الروسية إلى تركيا أمس الأول.

وقالت وزارة الدفاع التركية إن 3 طائرات شحن أوصلت أمس الأول عددا من الجرارات وسيارة النقل والتحميل إلى قاعدة أكينجي الجوية.

من جانبها، قالت دائرة الصناعة الدفاعية التركية ان توريد الأجزاء الأخرى (للأنظمة الروسية) سيستمر في القريب العاجل. وظهرت أول أنباء حول المفاوضات بين روسيا وتركيا بشأن توريد منظومة «إس ـ 400» الصاروخية الروسية إلى تركيا في نوفمبر عام 2016.

وفي سبتمبر عام 2017 أكد الجانب الروسي توقيع عقد مع تركيا بهذا الخصوص.

من جانبه، أكد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار ان شراء منظومة (إس ـ 400) الدفاعية الروسية ضرورة بالنسبة لتركيا وليس خيارا.

جاء ذلك في اتصال هاتفي أجراه أكار مساء أمس الأول مع القائم بأعمال وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر بحثا خلاله شراء تركيا منظومة الدفاع الروسية والمستجدات في سورية.

ونقلت وزارة الدفاع التركية في بيان عن أكار قوله لإسبر ان تركيا معرضة لتهديد جوي وصاروخي كبير وبالتالي فإن شراء منظومة (إس ـ 400) الدفاعية ضرورة وليس خيارا بالنسبة إليها. وأضاف أكار أن التقييمات مستمرة حول عرض منظومة (باتريوت) الأميركية.

وأشار البيان الى أن اكار شدد على ضرورة استمرار مشروع مقاتلات (إف 35) الذي تشارك فيه تركيا مع الولايات المتحدة الأميركية كما هو عليه حاليا. وأوضح أكار أن مقترح تركيا لايزال قائما بشأن تشكيل مجموعة عمل يمكن إشراك حلف شمال الأطلسي (ناتو) فيها للنظر في التأثير المحتمل بين مقاتلات (إف ـ 35) ومنظومة (إس ـ 400). ووفقا للبيان ابلغ أكار الجانب الأميركي في هذا الإطار عدم تغير موقف تركيا التي تفي بجميع مسؤولياتها فيما يتعلق بمقاتلات (إف ـ 35). وأكد أكار ان موقف تركيا الإستراتيجي لم يتغير إثر شراء (إس ـ 400)، محذرا من أن تضرر العلاقات بين البلدين لن يخدم مصالحهما ولا مصالح «الناتو».

غرينبلات: «صفقة القرن» لا تستخدم مصطلح حلّ الدولتين ولن ندفع أحداً لقبولها

عواصم ـ وكالات: قال جيسون غرينبلات، مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط، إن خطة السلام الأميركية التي طال انتظارها، والمعروفة إعلاميا بـ «صفقة القرن» ستكون «واقعية» ويمكن أن تنهي النزاع العربي ـ الإسرائيلي، نافيا في الوقت نفسه أن تدفع واشنطن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى قبولها.

وأضاف غرينبلات في حديث لصحيفة «الشرق الأوسط»، إن الخطة التي سيحدد الرئيس ترامب موعد إعلانها لا تتعامل مع مصطلح حل الدولتين، وتركز على قضايا مسكوت عنها مثل حل وضع غزة والتعامل مع فصائل مثل «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

وتابع غرينبلات «نحن لا نقدم أي ضمانات بخلاف الجهود المخلصة لإزالة المعوقات، ولا نستطيع دفع الأطراف للعودة إلى طاولة المفاوضات، وما ينبغي أن يجعلهم يعودون إلى الطاولة، هو عندما يرون الخطة السياسية التي سيتم ربطها بالخطة الاقتصادية».

وردا على سؤال بشأن إمكانية ان يعطي تلميحات حول الخطة والقضايا الخلافية المتعلقة بالحدود وتبادل الأراضي والمستوطنات ووضع القدس واللاجئين وغيرها، أجاب بقوله: «للأسف لا أستطيع. هذه عملية حساسة ولا يوجد سبب لإعلان شيء يسمح للأشخاص الذين يعارضون الخطة بالبدء في إفسادها. نحن نريد وضع الحل بالكامل والسماح للأشخاص بقراءته والتفكير فيه. عندما يأخذون الخطة بكل تفاصيلها نعتقد أن النقد سيكون أكثر عقلانية ونزاهة وملاءمة».

من جهة أخرى، طالبت الحكومة الفلسطينية امس، الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التابعة لها بإدانة الجرائم الإسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيين وحمايتهم من بطش الاحتلال وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وقال المتحدث باسم الحكومة إبراهيم ملحم في بيان صحافي إن «استهداف الاحتلال للطفل عبدالرحمن شتيوي (10 سنوات) برصاصة في رأسه بدم بارد يعكس شهوة القتل التي تستبد بقادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في تعاملها مع المسيرات السلمية لأهالي قرية (كفر قدوم) وغيرها من المدن والبلدات والقرى».

وكان الطفل اشتيوي أصيب أمس الاول برصاصة في الرأس ويعاني من حالة خطيرة أثناء قمع الاحتلال مسيرة قرية (كفر قدوم) السلمية المطالبة بفتح الشارع الرئيسي المغلق منذ عام 2000.

.. وبريطانيا تحقق «جنائياً» في تسريب مذكرات انتقدته

عواصم ـ وكالات: أعلنت الشرطة البريطانية مساء امس الاول، أنها فتحت تحقيقا جنائيا حول تسريب مذكرات ديبلوماسية تضمنت انتقادات للرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وأعلن مساعد قائد الشرطة البريطانية نيل باسو في بيان ان «وحدة مكافحة الارهاب بشرطة لندن، والتي تضطلع بالمسؤولية الوطنية (المتمثلة) بالتحقيق في مزاعم المخالفات الجنائية لقانون الاسرار الرسمية، قد فتحت تحقيقا جنائيا». وأضاف «نظرا إلى التبعات الواسعة النطاق لذلك التسريب، أنا مقتنع بأن هذا ألحق الضرر بالعلاقات الدولية للمملكة المتحدة. ومن الواضح انه ستكون هناك مصلحة عامة في احالة المسؤول او المسؤولين على القضاء».

ودعا باسو كل من تورط في تسريب مراسلات السفير البريطاني الى تسليم نفسه وتجنب إضاعة الوقت دون طائل، منبها وسائل الإعلام الى عدم نشر أي وثائق مسربة ترتبط بهذه القضية لأنها أصبحت قضية جنائية بيد الشرطة.

وكان السفير البريطاني لدى واشنطن كيم داروش اعلن استقالته من منصبه على خلفية تسريب المذكرات الديبلوماسية تلك، والتي وجه فيها انتقادات حادة لترامب.

وكان داروش قد وصف في المذكرات التي نشرت الاسبوع الماضي الرئيس الأميركي بأنه «مختل» و«غير كفؤ»، موجها ايضا انتقادات قوية لأداء الإدارة الأميركية.

وأثارت التسريبات غضب الرئيس الأميركي الذي أكد أن الولايات المتحدة «لن تجري» اتصالات مع داروش، واصفا الديبلوماسي البريطاني بأنه «غبي جدا». كما طاولت انتقادات ترامب رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي التي كانت قد سارعت الى التعبير عن دعمها لسفيرها.

وكتب الديبلوماسي في رسالة استقالته التي وجهها إلى رئيس السلك الديبلوماسي البريطاني سيمون مكدونالد «منذ تسريب الوثائق الرسمية الصادرة عن هذه السفارة، أطلقت تكهنات حول منصبي ومدة ولايتي كسفير»، موضحا أن «الوضع الحالي يجعل من المتعذر بالنسبة لي ان أواصل القيام بواجبي كما أرغب».

وأعربت ماي عن أسفها لاستقالة داروش. وأعلنت خلال جلسة المساءلة الأسبوعية في مجلس العموم «من المؤسف جدا أنه اعتبر أن الضرورة تقتضي أن يتنحى كسفير في واشنطن».

وأضافت أن «الحكومة الجيدة تعتمد على قدرة موظفيها على تقديم النصائح الصريحة والكاملة. أريد أن يتمتع جميع موظفينا بالثقة اللازمة للقيام بذلك». وأثار هذا الإعلان بلبلة في المملكة المتحدة على خلفية انعكاساته السلبية على العمل الديبلوماسي.

ويعد داروش البالغ 65 عاما من الديبلوماسيين الأكثر خبرة خصوصا أنه يعمل منذ 42 عاما في السلك الديبلوماسي. وكان قد تولى منصب سفير بريطانيا إلى واشنطن في يناير 2016 قبل فوز ترامب بالرئاسة. وشغل سابقا منصب الممثل الدائم للمملكة المتحدة في بروكسل من العام 2007 حتى العام 2011، ويعتبر من المؤيدين للاتحاد الأوروبي.

السودان: مليونية للمطالبة بالقصاص.. وتأجيل اجتماع «الانتقالي» والمعارضة

عواصم ـ وكالات: أعلن الوسيط الأفريقي إلى السودان، محمد الحسن لبات امس، أن المجلس الانتقالي وقوى اعلان الحرية والتغيير التي تقود الحركة الثورية في البلاد، طلبا تأجيل الاجتماع لحل النقاط الخلافية بينهما، للتشاور ومزيد من التحضير.

وكان يفترض أن تستكمل قوى التغيير والمجلس الانتقالي امس، الحوار لحل النقاط العالقة بينهما، فيما يتعلق بالمجلس السيادي ومطالبة قوى التغيير بتشكيل البرلمان، في فترة تمتد بين 45 يوما وثلاثة أشهر، بينما يفضل الطرف الآخر عدم تحديد قيد زمني، وهذه النقاط هي التي عطلت التوصل للصيغة النهائية للاتفاق.

وفي غضون ذلك، نظم «تجمع المهنيين السودانيين» موكبا مليونيا امس، أطلق عليه موكب «العدالة أولا» تزامنا مع مرور 40 يوما على سقوط قتلى في فض اعتصام المحتجين أمام مقر قيادة الجيش.

وأكد «تجمع المهنيين» في بيان نشره على صفحته في «فيسبوك» أن «التحقيق الشفاف والعادل وتقديم الجناة في كل المجازر والانتهاكات ضد الثوار السلميين للعدالة هو المدخل الوحيد والأساسي لبناء دولة القانون والمؤسسات، وهو عهدنا للشهداء، الذين ارتقوا ليتسع الطريق».

وخرج المتظاهرون في منطقة «الحاج يوسف»، شرقي الخرطوم، وآخرون في مدينة مدني وسط البلاد، قبل ساعات من الموعد الذي أعلنته، قوى الحرية والتغيير، لانطلاق المواكب.

وهتف المحتجون «الدم بالدم، لا نريد تعويضا»، فيما كانوا يجوبون شوارع منطقة بحري في شمال الخرطوم، أحد معاقل حركة الاحتجاج التي اندلعت في ديسمبر الفائت ضد نظام الرئيس المعزول عمر البشير.

وكانت قوى الحرية والتغيير حددت 20 نقطة لانطلاق المظاهرات بمدن الخرطوم الثلاث (الخرطوم وبحري وأم درمان)، ومسارات تنتهي عند منازل عدد من ضحايا فض الاعتصام.

وقالت القوى في بيانها، إن «محاسبة الجناة والمجرمين على الجرائم والانتهاكات التي تم ارتكابها في مجزرة اعتصام القيادة العامة دين واجب السداد، لا تملك أي قوى سياسية أو نقابية أن تتهاون فيه أو تتنازل عنه». وأضاف البيان: «التحقيق المستقل والشفاف في هذه الجرائم وتقديم المسؤولين عنها (من أمر وخطط ونفذ) للعدالة مطلب لا التفاف عليه».